

مناقشة الخطط والتوجهات المستقبلية للبرنامج الوطني للري



عليها في مساعدة جهود اليمن لحل مشكلة الجفاف وتوفير المياه وضمان استمراريتها وديمومتها للعملية الزراعية، حيث يركز البرنامج على إدخال تقنيات نقل مياه الري من الآبار إلى استخدام الأنابيب، إضافة إلى إعادة تأهيل المنشآت التحويلية في الوديان وصيانة القنوات. كما يعمل البرنامج على مدى خمس سنوات، على تشكيل جمعيات ومجاميع مستخدمي المياه لإدارة المياه على مستوى المزرعة، إلى جانب تعزيز تغذية المياه من خلال عمل خزانات تقليدية في الوديان، وكذا الاهتمام بإدارة المساقط المائية وصيانة الدرجات الزراعية وعمل مهدات وكاسرات للسول.

الأنشطة، خصوصاً في ما يتعلق بمجالات تحسين كفاءة الري من المياه الجوفية وتحسين الري من مياه السبول وحصاد مياه الأمطار. وشدد المهندس عبده فضل على ضرورة استمرار الوحدات الحقلية في تنفيذ أنشطتها بوتيرة عالية خلال المرحلة القادمة والعمل على إنجاز مهام وأنشطة البرنامج بما يخدم مسارات التنمية الزراعية في اليمن من خلال الحفاظ على المياه الجوفية وترشيد استخدامها في العملية الزراعية.

يذكر أن البرنامج الوطني للري المسول من البنك الدولي والحكومة الهولندية والحكومة اليمنية بعد أحد المشاريع الاستراتيجية التي يعول

■ صنعاء/سبأ ناقش البرنامج الوطني للري في اجتماعه الأول المنعقد أمس بصنعاء برئاسة مدير عام البرنامج المهندس عبده محمد فضل، أنشطة وخطط البرنامج وتوجهات المستقبلية في مجال أنظمة الري الحديث.

وتطرق الاجتماع الذي ضم مدراء ومسؤولي الوحدات الحقلية التابعة للبرنامج في المحافظات، إلى قرار لجنة دمج مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة في البرنامج الوطني للري ونقل كافة الوحدات الحقلية في المشروع إلى البرنامج الوطني للري، إضافة إلى كيفية الاستلام والتسليم بين المشروع والبرنامج.

وناقش الاجتماع خطة البرنامج الوطني للري للعام الجاري، وكذا ما تم إنجازه من أنشطة في إطار خطة التشغيل الخاصة بالبرنامج خلال النصف الأول من العام الجاري والإنجازات المحققة في مجال شبكات الري الحديث ونقل المياه وغيرها من الأنشطة الهادفة إلى ترسييد استخدامات المياه.

وأكد مدير عام البرنامج الوطني للري، ضرورة العمل بروح الفريق الواحد، والتنسيق فيما بين مدراء ومسؤولي الوحدات الحقلية في المحافظات، وبما يسهم في تعزيز وتطوير مستوى أداء البرنامج لمختلف

مخلى حضرموت يناقش نشاط النصف الأول من العام ٢٠١٢م

■، سيئون/سبأ ناقش المجلس المحلي بمحافظة حضرموت أمس برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني تقارير تفصيلية لنشاط المحافظة خلال النصف الأول من العام الجاري والصعوبات التي واجهت بعض الأنشطة. كما ناقش المجلس تقرير الهيئة الإدارية ومستوى تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية بالساحل والوادي والصحراء، وتقريراً عن الحساب الختامي للمحافظة للعام الماضي.

وتطرق الاجتماع إلى البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام ٢٠١٢م وتقدير عن مستوى إنجاز أعمال صندوق الإعمار للعام المنصرم على مستوى المحافظة والأعمال المنقبة.

وناقش المجلس تقارير خطة عمل مكتب النفط والمعادن بساحل حضرموت والوادي ونشاط مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالساحل والوادي ومستوى تنفيذ خطط التوظيف والإحلال، إلى جانب تقارير عن صندوق الرعاية الاجتماعية.

منتدى التنمية بعمران يستعرض المشاريع المنجزة بالمحافظة

■،عمران/سبأ ناقش منتدى التنمية بمحافظة عمران أمس واقع التنمية في المحافظة وارؤى للنهوض بالعملية التنموية في مختلف المجالات.

واستعرض المشاركون في المنتدى الذي حضره أمين عام المجلس المحلي للمحافظة صالح الخلوص وكولاء المحافظة بكيل ربيد وبكار علي باكر وعبد الرحمن الغولي، التلغعات والتحديات التي تواجه المحافظة في مجال التنمية.

وتناول رئيس اللجنة التحضيرية للمنتدى باكر علي باكر ما أنجز من مشاريع تنموية متمثلة في إنجاز أكثر من مائة مدرسة وسبع مستشفيات و٩٠ وحدة صحية وأكثر من ألف كيلو في مجال صرف وسفلت الطرق خلال السنوات الماضية إضافة إلى سبع كليات وإنشاء جامعة عمران.

فيما تطرق مدراء عموم التخطيط والتعاون الدولي والصحة والعلاقات العامة والأمن والأوقاف والإرشاد إلى عدد من القضايا المتعلقة بمشاريع التنمية ودور الأمن والطهاية، في المساهمة في إنجاز عملية التنمية.

وكيل محافظة ذمار يطلع على سير الامتحانات بالمعهد التقني

■،ذمار/سبأ أطلع وكيل محافظة ذمار المساعد عبده علي سيلان أمس على سير الامتحانات النهائية لشهادة الببلوم التقني وشهادة الدبلوم المهني بالمعهد التقني الصناعي بمحافظة ذمار والتي تقدم لها ٢٧٩ طالباً وطالبة موزعين على ١٢ تخصصاً.

واستمع الوكيل سيلان من رئيس المركز الاختباري علي شعلان ونائب مدير المعهد أحمد الحادق إلى شرح عن سير العملية الامتحانية في إطار المعهد والجهود المبذولة من قبل إدارة المعهد في إنجاز العملية الامتحانية. وأكد الوكيل سيلان أن التعليم الفني والتدريب المهني يحتل أهمية كبيرة في رفد سوق العمل المحلي والإقليمي بالخريجات المدربة المؤهلة القادرة على التعاطي مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. وأشار إلى أهمية التوسع في هذا المجال واستقطاب الشباب واستغلال طاقاتهم بما يعيد من دورهم الوطني في تعزيز جهود التنمية في الوطن.

٢٢٢٢ مليار ريال العرض النقدي في ابريل ٢٠١٢م

■،خاص / الثورة سجل العرض النقدي ارتفاعاً في شهر مايو ٢٠١٢م بنحو ١١٧.٥ مليار ريال مقابل انخفاضاً طفيفاً في أبريل ٢٠١٢م بقدراً ٩.٨ مليار ريال. وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن العرض النقدي ارتفع إلى ٢٤٤٠.١ مليار ريال مقابل ٢٢٢٢ مليار ريال في نهاية إبريل ٢٠١٢م. ويرجع التغير في العرض النقدي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه ومنها صافي الأصول المرجحية للجهات المصرفية، صافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي.

وكان العرض النقدي خلال شهر مايو ٢٠١١م قد انخفض إلى ٢١٤٠ مليار ريال.

احتكار القلة وضعف وزارة الصناعة والتجارة وراء ارتفاع الأسعار في اليمن



المحلية وتخفيض معدلات نمو العرض النقدي بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية وبالتالي تحرير أسعار الفائدة وتوقيع وتطوير أدوات سوق النقد الأجنبي وتحديث وتطوير نظام المدفوعات الداخلية وإعادة النظر في السياسة المالية الحالية بإعادتها المختلفة على نحو يجعل من السياسة المالية أحد محفزات الإنتاج والاستثمار من خلال تنمية الإيرادات الذاتية والحد من التهرب الضريبية وإعادة هيكلة النفقات العامة والحد من التوسع في النفقات الجارية، فضلاً عن المرونة بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية وتقليل اللجوء إلى فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة وكذا دور ومهام ومكاتبها في الرقابة على مستويات وتحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية ومحاربة الاحتكار وتعزيز مرونة ودرجة انفتاح أسواق السلع والعمل، إلى جانب توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد من خلال تدعيم الاستثمار وتنويع مصادر الدخل القومي وتسريع خطوات الإصلاحات الهيكلية الشاملة بغية تحسين بيئة الأعمال ورفد الإنتاجية في القطاع غير النفطي وإضفاء الحيوية على نشاط القطاع الخاص.

القمح في اليمن نسبة ٦٪ خلال السنوات الماضية، كما أسهم عدم توفر المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والاستراتيجية في تزايد حدة المضاربة على هذه السلع وبالتالي زيادة التضخم.

وتشير الدراسة التي أعدها وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن اتباع سياسيات مالية ونقدية أسهم في زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد عن العرض المتاح بالتزامن مع ضعف واضح في سوق النقد الأجنبي في اليمن وضعف المؤسسات المالية والنقدية القادرة على امتصاص فائض السيولة، فضلاً عن الجمود النسبي في جانب أسعار الفائدة.

وأشار تقرير رسمي إلى وجود نوع من الاحتكار وبالأخص احتكار القلة، حيث لاحتقار المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة، وقد لعب هذا الاحتكار دوراً هاماً في زيادة معدلات التضخم وضعف مستوى الرقابة، وعدم فعالية الإجراءات لردع المخالفين.

■ المعالجات وللمعالجة ارتفاع الأسعار دعا التقرير إلى انتهاج سياسة نقدية مساندة للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن من خلال قيام البنك المركزي بالتحكم في إدارة السيولة

■،،،الثورة/عبدالله الخولاني

مثل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية إحدى الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي أملت بالعديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة ومنها اليمن نتيجة لعوامل ومتغيرات مختلفة محلية وإقليمية ودولية، وتزداد خطورة هذه الظاهرة في اليمن كونها لم تقتصر على سلع معينة ومحدودة وإنما امتدت لتشمل غالبية السلع والخدمات، فضلاً عن ارتباطها بعوامل ومتغيرات ميكيلة مرتبطة بجمود العرض الكلي من السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وضعف مستوى تنافسية السوق المحلي إلى جانب العوامل والمتغيرات الطارئة.

وتشير البيانات الحكومية إلى أنه رغم انخفاض نسبة التضخم من ٤٩٪ عام ٢٠٠٤م إلى ١١.٤٪ عام ٢٠٠٥م إلا أنه ارتفع بصورة كبيرة إلى ١٨.٣٩٪ عام ٢٠٠٦م ثم عاود الانخفاض إلى ١٧.٦٪ عام ٢٠٠٧م ليتجاوز ٢٠٪ عام ٢٠١١م كما يتوقع أن يتجاوز ٢٢٪ خلال العام الجاري ٢٠١٢م وبذلك يكون متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢م قد بلغ حوالي ١٦.٧٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدلات التضخم التي كانت مستهدفة ضمن الإطار الاقتصادي الكلي للخطتين الخمسينيتين الثانية والثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وازدادت حدة التضخم في جانب السلع الغذائية والأساسية والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق الأسرة اليمنية خاصة ذوى الدخل المحدود والمتوسط والذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان، حيث بلغ معدل متوسط التضخم السنوي للغذاء والمشروبات حوالي ٢٢.٥٪ وبلغ أعلى معدل تضخم في هذه الفئة حوالي ٢٨.٨٪.

وفي قطاع خدمات المطاعم والفنادق والنقل والسلع المتنوعة بلغ متوسط التضخم في هذه الفئات ٨.٩٪ و ٨.٢٪ على التوالي فيما شهدت بقية المجموعات السلعية والخدمات معدلات نمو متوسطة خلال الفترة، حيث بلغ متوسط التضخم السنوي في سلع التبع والفات ٤.٧٪ والسكن ٣.٧٪ والصحة ٥.٩٪ والتعليم ٤.٦٪، وسجلت سلع وخدمات الاتصالات معدلات تضخم سنوية متوسطة سالبة خلال الفترة بلغت -٠.٢٪ نتيجة التطورات التي شهدتها قطاع الاتصالات من ناحية ولما يشهده هذا القطاع أيضاً من منافسة عالية بين مقدمي خدمة الاتصالات أسهمت في انخفاض أسعار الخدمة القديمة لصالح المستهلك بخلاف بعض القطاعات التي تعاني من وجود نوع من الاحتكار فيها مثل قطاع استيراد المواد الغذائية.

أسباب ارتفاع الأسعار وترجع الدراسات الحكومية ظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها الأسباب الداخلية لظاهرة ارتفاع الأسعار المتمثلة في ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وبالتالي قطاعي الزراعة والصناعة فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من

ارتقاء الأسعار في اليمن إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها الأسباب الداخلية لظاهرة ارتفاع الأسعار المتمثلة في ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وبالتالي قطاعي الزراعة والصناعة فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من

ارتقاء الأسعار في اليمن إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها الأسباب الداخلية لظاهرة ارتفاع الأسعار المتمثلة في ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وبالتالي قطاعي الزراعة والصناعة فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من

تقرير رسمي حديث يؤكد :

السوق الجيبوتية واحدة لصادرات اليمن الزراعية وتشكل أكثر النوافذ أهمية للوصول إلى القرن الأفريقي

المنتجات اليمنية تلقى قبولاً واسعاً في جيبوتي وتتفوق على الأثيوبية والصومالية جودة وسعراً

المنتجات الزراعية للتصدير وكذا التعرف على وسائل وطرق الشحن والرسوم والإجراءات الجمركية المرافقة. خاصة في ظل التطور المضطرب لمنتجاتنا الزراعية وزيادة الفائض منها وخصوصاً في مواسم الذروة وللحد من نسبة التالف العالية التي تتعرض لها نظراً لضعف تصرفها في الزمان والمكان المناسبين؛ كانت الباكورة الأولى بدراسة إمكانية النفاذ بها إلى القرن الأفريقي من خلال النافذة التسويقية الجيبوتية والتي تشكل أكثر النوافذ التصديرية أهمية وحيوية للمنتجات الزراعية اليمنية وهي اقرب الأسواق التصديرية لليمن ومنها يمكن لنا الانطلاق نحو الأسواق الدول الأفريقية المجاورة/ناهيك عن وجود جالية يمنية كبيرة. يشار إلى أن اليمن تتميز بمقومات إنتاج وتسويق للخضار والفواكه أكسبتها ميزة نسبية عالية وميزة تنافسية كاملة تكفيها من اختراق سوق الصادرات إذا ما أحسن استثمارها وتتميز بتعدد منافذها مما يمكنها من إنتاج الكثير من أنواع الخضار والفواكه على مدار العام ويتيح لها فرصة المنافسة في الأسواق العالمية في المواسم التي يكون المناخ فيها غير موالي للإنتاج المحلي بتلك معظم احتياجاتها من الخضار والفواكه من المنطقة الحرة في دبي أو مباشرة من فرنسا والدول الأخرى وإن معظم روادها من ذوي الدخل المنخفض ولا يرتاده محدود الدخل. وذكر التقرير أن سبب زيارة الوفد اليمني إلى جيبوتي تأتي في سبيل البحث عن أسواق جديدة للتصدير من حيث عمليات الفرز والتدريج من الخضراوات والفواكه مستقبلاً في القرن الأفريقي وإعطاء المصدرون اليمنيين خياراً أكبر لتسويق منتجاتهم خارجياً والانتقاء برجال الأعمال والتعرف على حاجاتهم وتجاريهم المتعلقة بإعداد



المنافسين (إثيوبيا والصومال) محدودة وحجم مبيعاتها تكاد تكون ثابتة وتورد لمرّة واحدة في الأسبوع؛ فلا توجد توقعات للتوسع في إنتاجها بهدف المنافسة؛ أما أسعار البيع منخفضة وتلازم دخل معظم المستهلكين وأما مستوى الجودة لمنتجاتهم فمتدنية. وبحسب التقرير فإن السوق الجيبوتية تشكل من حيث الطبيعة الجغرافية أكثر النوافذ التصديرية أهمية وحيوية للمنتجات الزراعية اليمنية وهي اقرب الأسواق لليمن وأهم العناصر المؤثرة للعرض هي إعداد المنتج للأسواق التصديرية من حيث عمليات الفرز والتدريج من الخضراوات والفواكه مستقبلاً في القرن الأفريقي وإعطاء المصدرون اليمنيين خياراً أكبر لتسويق منتجاتهم خارجياً والانتقاء برجال الأعمال والتعرف على حاجاتهم وتجاريهم المتعلقة بإعداد

معالي الوزير الجيبوتي استعداد الوزارة المعنية بإعداد مسودة مذكرة التفاهم وسيتم التشاور وإبرار الوفاء بها لاحقاً. يذكر أن مستوى المنافسة في هذا السوق لازالت محدودة وتشكل إثيوبيا المصدر الرئيسي إذا توفرت نية التصدير وبصورة منتظمة؛ ويتوقع تلك الزيادة عند وفرة المنتجات الزراعية وانخفاض أسعارها في مواسم الذروة وتكون أسعارها مقبولة للمستهلك الجيبوتي مع استمرارية التوريد ذات الجودة العالية. مشدداً على ضرورة استخدام وسائل نقل بحري مبردة والاستفادة من وفرة الإنتاج في مواسم الذروة والقيام بالتصدير في الزمان والمكان المناسبين. واقترح أعضاء الوفد اليمني إعداد مسودة مذكرة التفاهم لتعاون تجاري زراعي كما أبدا



مفيداً أن الطاقة الإنتاجية المصدرة لكلا

■ كتب / منصور شايح

أكد تقرير رسمي حديث على أهمية تعزيز العمل وتطوير العلاقات التجارية بين اليمن وجيبوتي الشقيقة خاصة في المجال الزراعي والصناعات الغذائية لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين الجارين.

وأشار تقرير الفريق المكلف بدراسة الإمكانات المتاحة للتعاون للسوق الجيبوتي بهدف الترويج لصادرات بلادنا الزراعية إلى أن المنتجات اليمنية مرحب بها في الأسواق الجيبوتية شريطة خفض أسعارها بما يتواءم مع دخول الغالبية في جيبوتي منها بان جمهورية جيبوتي تحصل على احتياجاتها من الخضراوات والفواكه من الخارج وتعتبر سوقاً واعدة للمنتجات اليمنية.

وأكد التقرير أن الحكومة الجيبوتية مستعدة لتقديم التسهيلات اللازمة لتقوية العلاقات التجارية بين البلدين بحسب تصريعات المسؤولين الذين التقى بهم الفريق والذين اقترحوا بان يتم الاتفاق بين الحار بحيث يسلم الشرك الجيبوتي الإنتاج وفق نظام تجاري يتفق عليه واقترح إقامة منطقة توأمة تجارية بناب -أويح. موهين بأنه يوجد معهد تدريب سسكي يمكن الاستفادة منه لتدريب الجيبوتيين واليمنيين على حد سواء.

كما طابوا الاستفادة في مجال اكنار وزراعة التمور والاستفادة من تجربة اليمن في مجال التكاثر الباجنة وفي مجال التشجير لأشجار الدامس.

وأوضح التقرير أن الصادرات الاثيوبية إلى جيبوتي ليست لها أي مقارنة بالمنتجات اليمنية من حيث الجودة وإمالة بان تقوم المنتجات اليمنية بالمنافسة في السوق الجيبوتية.

سوقاً واعدة للمنتجات اليمنية.

تصوير/ ناجي السامري